تقرير أمريكي يتهم حكومة هادي بعرقلة اتفاق الرياض

ما الذي نفذ ولم ينفذ من الاتفاق؟

دور دولي أكبر في اتفاق الرياض سينعش العملية السياسية

«الأمناء» ترجمة (سوث٢٤):

في أعقاب المواجهات العنيفة بين قوات حكومة هادي والقوات الجنوبية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في أغسطس 2019، سعت المملكة العربية السعودية بجد لإصلاح التصدعات في التحالف المناهض للحوثيين.

بعد شهرين من المفاوضات مطلع نوفمبر 2019، أدّت الجهود السعودية إلى توقيع اتفاق الرياض.

استمر الجدول الزمني للاتفاقية لمدة ثلاثة أشهر مع تحديد المواعيد النهائية في 15 أو 30 أو 60 أو 90 يومًا، بحلول يناير 2020م، ومعظم المواعيد النهائية قد انقضت بالفعل دون تنفيذ.

قامت المملكة العربية السعودية بمحاولة أخرى لتنفيذ شروط الصفقة، حيث قدمت ما عرف باسم «المصفوفة» مع موعد نهائي مدته 15 يومًا في منتصف يناير 2020.

احتجزت القوات الحكومية محسن مساوى، رجل يبلغ من العمر 80 عامًا، كرهينة في شبوة لأنهم لم يتمكنوا من العثور على هدفهم الأساسي (نجله).

ما الذي تم تنفيذه ولم يتم؟

وفي يناير 2020م، انتهت معظم المواعيد النهائية دون تنفيذها، باستثناء عودة رئيس الوزراء إلى عدن، التي يسّرها المجلس الانتقالي الجنوبي، والانسحاب العسكري للقوات الجنوبية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الرياض والمصفوفة.

وقدم المجلس الانتقالي المزيد من التنازلات من خلال السماح لمزيد من الوزراء بالحضور إلى عدن، على الرغم من أنها لم تكن جزءًا من اتفاق الرياض، وأتاح الوصول إلى المواقع العسكرية، والسماح بتفتيش الأسلحة الثقيلة.

وأفرج عن جميع المعتقلين من الجانب الحكومي الذين قُبض عليهم في أغسطس/ آب، لكن الحكومة لم تمتثل لاتفاق الرياض ولا المصفوفة، وبدلا من أن تسحب الحكومة قواتها من شبوة وأبين إلى مأرب، حاولت استبدال حراس الرئاسة السابقين، بقوات من مأرب.

ولم تقم الحكومة بتعيين حكومة جديدة بعد 30 يومًا، كان من المفترض أن تتكون من 50٪ منها من الجنوب، وبالمثل، لم تعين حاكما جديدًا وقائدًا أمنيًا في عدن، ولم يحسّن رئيس الوزراء الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان ولم يؤمّن رواتب الناس، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الرياض. بدلا من ذلك، وبسبب زيادة الفساد، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وبقيت الإدارة غير فعالة، وتدهورت الخدمات الاجتماعية، علاوة على ذلك، لم تسحب الحكومة قواتها من شبوة وأبين إلى مأرب، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الرياض.

وبدلاً من ذلك، حاولت استبدال حراس الرئاسة السابقين، الذين أمّنوا القصر الرئاسي في عدن حتى أغسطس 2019، بقوات بقيادة سعيد المعيلي من مأرب، بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إطلاق سراح أحد المحتجزين من الجانب الجنوبي بعد، فضلا عن إلقاء القبض على مدنيين وموظفين محليين في المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين وحضرموت وشبوة من قبل القوات الحكومية منذ توقيع الاتفاق.

وفي يناير 2020، كانت القوات الحكومية تحاصر قبيلة لقموش في شبوة كعقوبة على موقفهم المؤيد للمجلس الانتقالي الجنوبي في منتصف فبراير 2019م.

بالإضافة إلى ذلك، رفضت الحكومة لجنة التنفيذ، التي تتألف من وفد مشترك من الحكومة، وممثلي المجلس الانتقالي والممثلين السعوديين، الوصول إلى شبوة للسيطرة على تحركات القوات والهجمات ضد المدنيين.

عودة ظهور الجماعات المتطرفة

صودهور الوضع الأمني منذ توقيع اتفاق الرياض. نظرًا لتفكيك قوات النخبة الشبوانية لمكافحة الإرهاب، وفي أغسطس 2019، عادت القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى الظهور، بعد أن طُردت إلى حد كبير من المحافظات الجنوبية منذ عام 2016، وتعمل في مناطق معينة الآن.

مقتل شخصيات بارزة في قوات الأمن الجنوبية وممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي تسببت بحوادث أخرى منها انعدام الثقة بين المجلس الانتقالي والحكومة. في 8 فبراير 2020، حاولت الحكومة نقل لواء لقوات السواحل عبر عدن بقيادة زكي علي حسين (أبو العبد)، أحد أتباع أسامة بن لادن السابق في أفغانستان الذي تم اتهامه بالتورط في تفجير المدمرة الأمريكية كول في عام 2000م، وكانت خطوة أحادية الجانب، خارج نطاق المصفوفة، وأوقفت قوات الحزام الأمني الجنوبي اللواء من دخول عدن بسبب خلفية قائده الإرهابية.

دور دولي أكبر

ومع انتهاء جميع المواعيد النهائية لاتفاق الرياض، أوقفت لجان التنفيذ عملها وأصبح التنفيذ معلق.

ويرى المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يدعو إلى إدراجه في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، أن اتفاق الرياض هو المفتاح للحصول على مقعد على طاولة المفاوضات، وبالتالي، قدم تنازلات كبيرة للوصول إلى الاتفاق في نوفمبر.

في الوقت الذي تشارك فيه قوات مأرب بشكل كبير في شبوة وأبين منذ أغسطس 2019، فقد فقدت (هذه القوات) الخطوط الأمامية المهمة استراتيجياً، مثل نهم، بالقرب من صنعاء والحدودية مع مأرب، أمام الحوثيين منذ يناير 2020.

ونظرًا للتصعيد على الأرض وعدم استعداد حكومة هادي للحفاظ على نصيبها من صفقة الرياض، ربما يمكن أن يساعد دور دولي أكبر في اتفاق الرياض على إنعاش العملية السياسية.

«الأمناء» تنشر نص رسالة فريق الخبراء المعني باليمن الموجهة لرئيس مجلس الأمن.. (الحلقة الثانية):

الحوثيون لم يردوا على أي رسالة رسمية موجهة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

«الأمناء» قسم التقارير:

تواصل «الأمناء» نشر رسالة فريق الخبراء المعني باليمن التي حصلت عليها، والمؤرخة في 27 كانون الثاني/يناير 2020م، والموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن.

وبعد أن تحدثت الحلقة الأولى عن شبكة حوثية تشارك في قمع النساء المعارضات بصنعاء، بالإضافة إلى تلقي الحوثيين دعما عسكريا بأسلحة مصنوعة في إيران، والطريق الرئيسي لتهريب الأسلحة للحوثي، إلى جانب ممارسات فاسدة لمسؤولين بالشرعية وللحوثيين لنهب المساعدات الخارجية، وكيف يتلاعب البنك المركزي بعدن والحوثي بأسعار الصرف الأجنبي.

ويقول فريق الخبراء المعني باليمن في رسالتهم: «هذا التقرير، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة 6 من قرار المجلس 2456 (2019)، يغطي الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويتضمن آخر النتائج المستخلصة من التحقيقات المستمرة التي عرضت في التقرير الذي قدم فيه فريق الخبراء المعني باليمن تحديث منتصف المدة في 25 حزيران/يونيو 2019. وعمل الفريق، أثناء إجراء تحقيقاته، وفقا للفقرة 11 من القرار 2456 (2019)، بما يتماشى مع أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات».

وأضافوا: «ووفقا للفقرة 7 من القرار 2456 (2019)، أقام الفريق تعاونا مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات ومع فريق الخبراء المعني بالصومال، وسافر أعضاء الفريق في سياق تحقيقاتهم إلى الأردن، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية، وجيبوتي، وعمان، وفرنسا، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، واليونان. وشارك خبيران من الفريق في زيارة رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) إلى الأردن وجمهورية إيران الإسلامية وعمان والمملكة العربية السعودية في الفترة الممتدة بين 30 آذار/مارس و5 نيسان/أبريل 2019م، وفي اليمن، قام الفريق بزيارتين إلى عدن في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2019. وألغت الأمم المتحدة لأسباب أمنية زيارات أخرى للفريق إلى اليمن في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى ذلك، لم يتمكن عضوان من الفريق من زيارة عدن في حزيران/يونيو 2019 بسبب قيود داخلية في اللوجستيات والقدرات بالأمم المتحدة. إذ لم تسمح دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية للفريق باستخدام طائرتها منذ حزيران/يونيو؛ وهو ما حد من قدرة الفريق على السفر إلى اليمن».

وتابعوا: «وفي عدن، عقد الفريق اجتماعات مع مسؤولين من حكومة اليمن، وأعضاء في المجتمع المدني، والمجلس الانتقالي الجنوبي، ومجموعات جنوبية أخرى. وفي حزيران/يونيو، زار اثنان من أعضاء الفريق التربة، حيث تم الاجتماع مع أفراد عسكريين وأفراد شرطة وضباط استخبارات وسلطات محلية من تعز، ولم يتمكن الفريق بعد من السفر إلى مناطق اليمن الخاضعة لسيطرة الحوثيين على الرغم من توجيه رسالتين رسميتين إلى وزارة الخارجية في صنعاء. فالحوثيون لم يردوا على أي رسالة رسمية موجهة من الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقام الفريق بست زيارات إلى المملكة العربية السعودية وبزيارتين إلى الإمارات العربية المتحدة من أجل عقد اجتماعات وإجراء عمليات تفتيش على الأسلحة. ولم تنفذ عمليات التفتيش في عدن في حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2019. ولمعالجة الشواغل المحتملة بشأن تسلسل العهدة، يحتاج الفريق إلى أن يفحص الأسلحة المستولى عليها في ساحة القتال أو المحجوزة أثناء العبور في أقرب وقت ممكن من لحظة الاستيلاء أو الحجز. ونظرا للاعتبارات الأمنية للأمم المتحدة، أجري معظم عمليات التفتيش في مواقع خارج اليمن. ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من الطلبات العديدة المقدمة إلى المملكة العربية السعودية، لم يتمكن من إجراء عمليات تفتيش على أصناف معينة، مثل أجهزة تسجيل الرحلات الجوية أو نظم التوجيه، التي تكتسي أهمية في التحقيقات الجارية، وقد وجه الفريق 143 رسالة رسمية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، منها 103 رسائل إلى 28 دولة عضوا و 40 رسالة إلى 28 من الكيانات والشركات والأفراد وما زالت لم ترد ردودًا على 57 رسالة حتى 27 كانون الثاني/يناير 2020».

وقالوا، تحت فقرة (التحديات أمام السلام والأمن والاستقرار في اليمن.. شبكة النزاعات في اليمن): «إن المشاكل التي تواجهها اليمن ليست بمعزولة؛ فنزاعات البلد الكثيرة مترابطة ولا يمكن الفصل بينها بتقسيم واضح يميز بين الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية والأحداث. وإن الأثر التراكمي لهذه النزاعات في اليمن خلال عام 2019 سيؤدي إلى تقليص شديد في مستوى السيطرة الضعيف أصلا الذي يمارسه الرئيس عبد ربه منصور هادي. وعلى النقيض من حالة عدم الاستقرار في الجنوب، واصل الحوثيون توطيد سيطرتهم والحفاظ على اقتصادهم وإظهار قوة عسكرية موحدة».

وأضافوا: «ويحاول العديد من الجماعات المسلحة بلوغ هدفين رئيسيين: احتكار العنف المسلح داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، والسيطرة على تدفقات الإيرادات. وفي هذا السياق، يكافح الشعب اليمني من أجل البقاء في ظل اقتصاد جد متدهور».

وتسرد «الأمناء» في الحلقة القادمة مجموعة التحديات السياسية والعسكرية التي تعترض السلام والأمن والاستقرار في اليمن بشكل مفصل.